الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع
تطوير التصرف في ميزانية الدولة

التقريـــر السنـوي للأداء لسنـة 2022

أوت2023

الفهـــرس

المحـور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022 2

1-ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة 3

2-نتائج تنفيذ ميزانية المهمة 4

المحور الثانـي: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022 7

1-برنـــامج التجارة الداخليـــة 8

1.1-نتائج أداء البرنامج 8

2.1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 15

2-برنـــامج التجـــارة الخـــارجيـــة 18

1.2-نتائج أداء البرنامج 18

2.2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 23

3- برنـــامج القيادة والمساندة 25

1.3-نتائج أداء البرنامج 25

2.3-نتائج تنفيذ ميزانية البرامج 34

المـحـور الأول :

تقديــم عــام لأهـم إنجــازات المـهمــة لسنــة2022

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة:

تهدف الخطة الاستراتيجية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات إلى تنمية وتنظيم القطاع التجاري على المستوى الداخلي والخارجي وتدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير الصادرات وترشيد الواردات.
ولتنفيذ السياسات العمومية القطاعية تم تنزيل هذه السياسات إلى برنامجين عمليين وهما برنامج التجارة الداخلية وبرنامج التجارة الخارجية إلى جانب برنامج القيادة والمساندة. ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي حققت إنجازات هامة نذكر بالخصوص :

***هدف تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك** حيث بلغت نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية 70,3 بالمائة مقارنة بالتقديرات التي حددت ب 68 بالمائة أي بنسبة إنجاز 103.4% ويعزو ذلك إلى تطور نسق العمل الرقابي بـ 28 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة. كما تم بالتنسيق مع الوزارات القطاعية والمتدخلين الخواص إتخاذ جملة من الإجراءات الترتيبية والتنظيمية للحفاظ على انتظامية التزويد والتحكم في نسق تطور الأسعار والحد من تداعيات التقلبات في الأسواق العالمية والأوضاع الإقليمية.

***الهدف الاستراتيجي المتعلق بدفع التصدير:** بلغت نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية الاقتصادية 85.76 بالمائة مقارنة بتقديرات 86 بالمائة أي بنسبة إنجاز 99.7% ويعود ذلك إلى إرتفاع الصادرات نحو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتسجيل إستقرار في الصادرات نحو يلدان الاتحاد الأروبي ودخول إتفاقية الكوميسا حيز التنفيذ .

الهدف الاستراتيجي المتعلق بضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية: حيث بلغت نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات 101.5% بعد أن تم بالخصوص تسجيل تحسن كبير في مستوى تنفيذ نفقات التدخلات (99%) .

***أما في ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي تطوير نشاط التجارة الالكترونية:** فقد تم تسجيل نسبة تطور قيمة المعاملات التجارية 44 % مقابل تقديرات ب33 % وهو مايمثل نسبة إنجاز 133% وذلك يرجع بالأساس إلى تفعيل التعامل البيني بين منظومات الدفع الالكتروني والتطور في عدة خدمات على مستوى المعاملات الالكترونية والخدمات الإدارية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1 :
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	49 412	48 243	-1 169	97.6
	اعتمادات الدفع	49 412	47 979	-1 433	97
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11 552	10 491	-1 061	90.8
	اعتمادات الدفع	11 552	10 037	-1 515	86.9
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 907 526	3 855 573	-51 953	98.7
	اعتمادات الدفع	3 907 526	3 855 573	-51 953	98.7
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10 501	1 773	-8 728	16.9
	اعتمادات الدفع	7 894	1 829	-6 065	23.2
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**	**	**	**
	اعتمادات الدفع	**	**	**	**
المجموع	اعتمادات التعهد	3 978 991	3 916 080	-62 911	98.4
	اعتمادات الدفع	3 976 384	3 915 418	-60 966	98.5

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2022 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	3 813 659	3 808 245	-5 414	99.9
	اعتمادات الدفع	3 814 071	3 807 687	-6 384	99.8
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	147 080	97 997	-49 083	66.6
	اعتمادات الدفع	147 142	97 945	-49 197	66.6
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	18 252	9 838	-8 414	53.9
	اعتمادات الدفع	15 171	9 786	-5 385	64.5
المجموع العام	اعتمادات التعهد	3 978 991	3 916 080	-62 911	89.4
	اعتمادات الدفع	3 976 384	3 915 418	-60 966	98.5

بلغت نفقات وزارة التجارة وتنمية الصادرات خلال سنة 2022، 3915418 ألف دينار مقابل إعتمادات مرصودة 3976384 ألف دينار (ق.م.تعديلي) وهو مايمثل نسبة إنجاز 98.5%.

وتتمثل التغييرات على مستوى قانون المالية التعديلي في التخفيض في الاعتمادات الجملية للمهمة بقيمة 8,116 م.د تتوزع كالتالي:

1- منح التسيير لفائدة المؤسسات تحت الإشراف بقيمة 0,571 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي لتصبح اجمالا في حدود 2,282 م.د.

2- التدخلات ذات الصبغة التنموية: مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان بقيمة 1,486 م.د لتصبح في حدود 4,459 م.د.

3- الاستثمارات: بند البناءات الإدارية بقيمة 3,975 م.د ليصبح في حدود 4,219 م.د وبند الإعلامية وذلك بقيمة 0,09 م.د

سجل قسم التدخلات بالمهمة أكبر نسبة تنفيذ بحوالي 99 % تعهدا ودفعا على الرغم من عدم التقدم في تنفيذ الاعتمادات المتعلقة بمشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان إذ يفسر ذلك بحجم الإنجازات المسجلة على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية.

يلي قسم التدخلات قسم التأجير بنسبة 97,6 % تعهدا و97 % دفعا ، يليه قسم التسيير بنسبة 90,8 % تعهدا و86,9 % دفعا ثم قسم الاستثمار بنسبة 16,9 % تعهدا و23,2 % دفعا إذ يكاد يقتصر الأمر ضمن هذا القسم على تنفيذ بعض البرامج السنوية دون غيرها ماعدى بعض النفقات المتعلقة بالدراسات أو بالبناءات الإدارية نظرا لتعطل بعض الإجراءات ذات الصلة بالجانب التنظيمي أو التعاقدي لهذه المشاريع.

أما على مستوى البرامج فقد بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2022، 3807687 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 3814071 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز%. 99.8

وقد بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 99.80% على الرغم من عدم تنفيذ ميزانية التدخلات المرصودة لإنجاز مشروع القاعدة اللوجستية ببن قردان.

في حين بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 36.04% ويعود ذلك لعدم إنجاز الدراسات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك وذلك لأن طلبات العروض كانت غير مثمرة،

أما بالنسبة لنفقات برنامج التجارة الخارجية فقد بلغت 97945 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 147142 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز 66,6%. حيث بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 63.9 % والتي تتعلق بالأساس بصندوق النهوض بالصادرات وبرنامج تصدير+ ونفقات الاستثمار حوالي 22% والتي تتعلق بالمشروع الثالث لتنمية الصادرات وإلغاء الدراسة المتعلقة بأحداث منطقة تجارية حرة بتلابت من معتمدية فرنانة.

أما بالنسبة لنفقات برنامج القيادة والمساندة فقد بلغت 9786 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 15171 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز64,5 %. وذلك نظرا بالأساس لضعف مستوى تنفيذ نفقات الاستثمار والتي شهدت نسبة تنفيذ الإعتمادات ذات الصلة بالمشاريع والبرامج في حدود 22,7 % ويظهر ذلك خاصة على مستوى البناءات.

المحـور الثانـي:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

برنامج: التجارة الداخلية

رئيس البرنامج: السيّد حسام الدين التويتي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 29 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتنزل إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية ضمن الخطة الإستراتيجية لعمل مهمة التجارة وتنمية الصادرات التي تهدف أساسا إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي للقطاع التجاري وترشيد الاستهلاك والتحكم في الأسعار والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن.

يتعلق برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة بتنظيم السوق من حيث تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية وترشيد الدعم، وتكثيف الرقابة للتصدي لمختلف الممارسات المخلة بالمنافسة ولحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك وضمان سلامته إلى جانب إعادة تأهيل مسالك التوزيع وتنظيم بعض الأنشطة التجارية.

وتعد مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية مساهمة مباشرة بهدف تحقيق سياسة الدولة في ضمان انتظامية التزويد وتعديل السوق والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن حيث يعمل الديوان التونسي للتجارة مثلا على تكوين المخزونات الاحتياطية من السكر والقهوة والشاي والأرز إلى جانب تكليفه بتوريد بعض المواد التي يشهد فيها التزويد نقصا ظرفيا كما تعمل كل من شركة اللحوم وشركة أسواق الجملة على المساهمة في انتظامية التزويد وتعديل الأسعار.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تعديل السوق وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي ضمان سوق متوازنة ونزيهة وتعزيز حماية المستهلك ويتعلق بضمان السير العادي للسوق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك. وقد تم في المجمل تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تحقيق القيمة المنشودة لمختلف المؤشرات وفيما يلي أهم ما تم إنجازه خلال سنة 2022:

المؤشر 1.1.1: عدد أيام النقص في التزويد في فترات فجوات الإنتاج							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	100	80	75	60	80	60	2024

1- **بالنسبة لمادة البطاطا**: تتزامن أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من كل سنة مع فترة فجوة إنتاج البطاطا (الفجوة الخريفية ويتم تغطيتها انطلاقا من المخزونات التعديلية المنجزة وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية و الهياكل المهنية و قدرت هذه المخزونات خلال سنة 2022 بحوالي 15800 طن (منها 4 250 لدى المجمع و11 550 طن لدى الخواص) مقابل 30 410 طن في نفس الفترة من سنة 2021 أي بانخفاض بنسبة 48%. وتبعا لعدم إنجاز كامل برنامج الخزن و المقدر بـ 30 ألف طن فقد تم العمل على إحكام توزيع المخزونات المنجزة قصد ضمان حسن تزويد البلاد خلال هذه الفترة و الضغط على ارتفاع الأسعار على مستوى التفصيل و الجملة.

وباعتبار نفاذ المخزونات التعديلية وعدم جاهزية الإنتاج الآخر فصلي (موفى نوفمبر 2022 فقد تم اللجوء الى إقرار توريد كمية محدودة من البطاطا من طرف الخواص تقدر بـ 1000 طن و ترويجها بأسواق الجملة بأسعار محددة. أما بالنسبة لعدد أيام النقص فقد تم تسجيل 6 أيام وبذلك تكون نسبة النقص 20 بالمائة .

2- **بالنسبة لمادة الحليب:** يتم سنويا تسجيل تراجع في إنتاج الحليب المعقم خلال فترة الخريف و الشتاء (basse lactation) و لمجابهة هذه الوضعية يتم سنويا تكوين مخزون من الحليب المعقم يتم التدخل به إلى حين العودة الى فترة ذروة الإنتاج ونظرا لتراجع الكميات المنجزة من المخزون التعديلي إلى مستويات متدنية خلال سنة 2022 حيث بلغ أقصى مستوى في ماي 2022 حوالي 38,8 مليون لتر مقابل 52,1 مليون لتر خلال نفس الفترة من سنة 2021 و أمام تراجع لكل مؤشرات المنظومة بداية من صائفة 2022 و الذي يعود أساسا الى تنامي ظاهرة التهريب نحو القطر الجزائري و ارتفاع كلفة الأعلاف تم التدخل بصفة مبكرة بالمخزون التعديلي .

و حرصا على تجاوز هذه الوضعية الحرجة و ضمان تزويد منتظم للسوق و التقليص من الضغط على هذه المادة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- التقليص في فترة استقرار الحليب.
- تعليق تصدير الحليب المعقم.
- الترخيص لـ مركزيات الحليب لتوريد كامل الحصة المطلوبة من الحليب المجفف قصد توجيها لصناعة مشتقات الحليب و توجيه الحليب الطازج إلى صناعة الحليب المعقم نصف الدسم.
- التنسيق المحكم مع مركزيات الحليب والإدارات الجهوية المكلفة بالتجارة في توزيع المخزون نحو الجهات ذات الكثافة السكانية العالية وبالمناطق الداخلية.

ونظرا لارتفاع أسعار الحليب على المستوى العالمي لم يتم اللجوء إلى توريد مادة الحليب. وبالنسبة لعدد أيام النقص تم تسجيل 30 يوم وبذلك تكون نسبة النقص 100 بالمائة.

وبذلك يكون معدل المؤشر 60 بالمائة وهو ما يعادل نسبة إنجاز 80 بالمائة.

المؤشر 2.1.1 : نسبة تغطية السوق بجهاز المراقبة الاقتصادية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	61	65	68	70,3	+103.4 %	75	2024

سجلت تدخلات مصالح المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2022 نقلة نوعية وكمية حيث تمكنت من تأمين حوالي 703035 زيارة تفقد لتغطية السوق في مختلف قطاعاته ومسالكه حيث بلغت نسبة التغطية الميدانية 70,3 بالمائة مقارنة بتقديرات بلغت 68 بالمائة أي بنسبة إنجاز 103.4% ويعزى هذا التطور في الإنجاز بصفة خاصة إلى :

- تحسين نوعية البرمجة وآلياتها وإقرار جملة من البرامج الرقابية الخصوصية و الاستعجالية المتواصلة على مدار السنة،
- الرفع من نسبة تسخير الفرق الرقابية وتطوير العمل المشترك مع المصالح الأمنية بما مكن من تجنيد إمكانيات إضافية،
- تحسين آليات المتابعة بتوسيع العمل بالتطبيقة الإعلامية للمراقبة الاقتصادية،
- وضع برامج خصوصية للإشراف المباشر على توزيع المواد المدعمة وتوجيهها نحو المناطق الريفية والشعبية.

المؤشر 1.1 .3 : تطور عدد المنتفعين بصفة مباشرة بأنشطة التحسيس والتثقيف الاستهلاكي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	222	377	2638	2292	87%	1900	2024

بلغ عدد المنتفعين بصفة مباشرة من تدخلات الإعلام والتثقيف الاستهلاكي 2292 مقابل تقديرات بـ 2638، أي بنسبة إنجاز في حدود 87% وهو ما يعكس، رغم عدم بلوغ العدد المستهدف، التوفق تدريجيا في تجاوز انعكاسات الجائحة الصحية .

وقد ساهم تداخل أهم العوامل التالية في تحقيق هذه النتيجة واستعادة نسق النشاط بعد تجاوز مخلفات فترة الجائحة الصحية من خلال تنفيذ 19 تظاهرة:

-تجسيم عدد من الأنشطة غير المبرمجة عند إعداد المشروع السنوي للأداء بعنوان سنة 2022، على غرار:

- ورشات تدعيم قدرات لفائدة المتعاملين في المجال الرقمي الموجه للحلقة التجارية في سلسلة القيم الغذائية الفلاحية المتعلقة بالزراعات الكبرى « Smart Villages»: 4 ورشات بمشاركة ما يفوق 120 منتفعا.
- حلقات تكوينية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن الاستهلاكي: 5 حلقات بمشاركة ما يزيد عن 250 منتفعا.

-تنفيذ أيام تحسيسية حول الاستهلاك بمناسبة شهر رمضان (استهداف حوالي 1300 مستهلكا في الفضاءات المفتوحة للعموم المخصصة للأنشطة).

-التخلي عن تنظيم تظاهرة تحسيسية بمناسبة عيد الأضحى كان من المنتظر أن ينتفع بها حوالي 500 شخص وتعويضها بندوة صحفية ضمّت 10 مشاركين.

-تعذر تنظيم ورشات للتعريف بنتائج البحوث المبرمجة باعتبار استحالة استكمال إجراءات إنجازها في لآجال طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

-إنجاز 11 زيارة إلى المدارس الابتدائية في إطار استعادة نسق نشاط القافلة الوطنية للتربية على الاستهلاك انتفع من خلالها ما يزيد عن 600 تلميذ.

<u>أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:</u>

-تعطل تنفيذ صفقات البحوث المبرمجة وصعوبة التوفق إلى استكمال إجراءات الإنجاز في إطار التفاوض المباشر في آجالها

- صعوبة تأمين مصاريف نقل وإعاشة الخبراء من شركاء المعهد الوطني للاستهلاك في القافلة التحسيسية (المعهد الوطني للاستهلاك، معهد التغذية وANCSEP) خلال الزيارات إلى الجهات الداخلية،

-اضطراب في تزويد السوق ببعض المواد الحساسة (الحليب، الزيت النباتي ..)

- محدودية الموارد البشرية وبرامج التكوين

وسيتم التنسيق مع المصالح المعنية لتجاوز الصعوبات المذكورة لاسيما دعم مصالح المراقبة الاقتصادية بالموارد البشرية والسيارات وبرمجة دورات تكوينية خصوصية وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية وإتمام الإجراءات المتعلقة بإنجاز البحوث والاستقصاءات والقوافل التحسيسية في إطار أنشطة المعهد الوطني للاستهلاك.

الهدف الاستراتيجي 2.1 : حسن التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه

يندرج هذا الهدف ضمن توجهات المحور الاستراتيجي ضمان سوق متوازنة ونزيهة وتعزيز حماية المستهلك وذلك بالعمل على حسن التصرف في مستوى نفقات الدعم من خلال تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك بغاية الحفاظ على الحصص من الكميات المدعمة من المواد الأساسية سنويا.

المؤشر1.2.1 : نسة تطور الكميات المدعمة	الأداء مؤشرات قيس	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
	-مادة الفرينة الموجهة لصنع الخبز	مليون قنطار	6,324	6,248	6,5	6,302	96.9%	6,5	2024
	-مادة الزيت النباتي المدعم	ألف طن	141,143	105,242	174	67,904	39%	174	

بلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2022 حوالي 6,302 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق وهو مايمثل نسبة إنجاز97 % ، ويرجع ذلك بالأساس إلى دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى. كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

- الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.
- تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2022 حوالي 67,904 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 174 ألف طن وهو مايمثل نسبة إنجاز 39% ويرجع ذلك بالأساس إلى:

-النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه نتيجة للتأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان.

أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

-إعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين لا يمكن من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

-نقص في مخزونات مادة الزيت النباتي بسبب التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان الوطني للزيت نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال

ويقترح في الغرض:

-إستكمال رقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة (فرينة الرفيعة والسميد ، الزيت نباتي لتجار تفصيل ، العجين الغذائي)
-تكثيف المراقبة الاقتصادية

- العمل على صرف الاعتمادات الضرورية في الآجال لفائدة الديوان الوطني للزيت لتفادي النقص في مادة الزيت النباتي المدعم.

-التقدم في برنامج إصلاح منظومة الدعم بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة.

الهدف الاستراتيجي 3.1: تعزيز وتطوير النسيج التجاري:

يتعلق هذا الهدف بمواصلة العمل على تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري وتطوير النسيج التجاري والحرفي.

المؤشر 1.3.1: تطور عدد الحرفيين المسجلين بالسجل الوطني للحرفيين سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	346	570	720	1540	213%	1020	2024

بلغ عدد المسجلين بالسجل الحرفي خلال سنة 2022، 1540 حرفي محققا بذلك نسبة انجاز تقدر بـ 213 بالمائة. وهذا التطور لايعكس نجاعة في التدخلات حيث أنه مؤشر عملياتي يعتمد بالأساس على التسجيل الذاتي للحرفيين. ويتمثل تدخل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات في نسبة تنفيذ القيمة المستهدفة للمؤشر خاصة في التنسيق مع وزارة المالية لحث مصالحها المختصة (رؤساء المراكز الجهوية و مكاتب مراقبة الأداءات) للمطالبة عند إيداع التصريح الموحد لبعث مشروع فردي والحصول على بطاقة تعريف جبائية بوصل التسجيل بسجل الحرفيين بالإضافة الى عمليات المراقبة التي تقوم بها المصالح الجهوية للتجارة في قطاع الحرف والتي تقوم على إثرها بدعوة الحرفيين الى القيام بالتسجيل في سجل الحرفيين. وباعتبار ماسبق، سيتم مراجعة هذا المؤشر.

المؤشر2.3.1 : نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	52	53.5	56	34.4	61.43	60	2024

بلغت نسبة الحرفيات المسجلات في سجل الحرفي 34.4% مقابل تقديرات ب56% وهومايمثل نسبة إنجاز 61.43 بالمائة، ولكن هذه النسبة لا تعكس نجاعة في التدخلات حيث أنه مؤشر عملياتي يعتمد بالأساس على جمع المعلومات خاصة وأن جانب التكوين للنساء الحرفيات الذي من شأنه أن يكون حافزلجلبهن وحثهن للتسجيل وأن يكن أكثر عددا في السنوات المقبلة موكول الى هياكل أخرى مختصة في الاتصال والتكوين والدعم. وتعود النسبة المحققة للمؤشربالأساس للتسجيل الذاتي للنساء الحرفيات . أما تدخل الوزارة فيتمثل في التنسيق مع وزارة المالية

لحث مصالحهم المكلفة (رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات) للمطالبة عند إيداع التصريح الموحد لبعث مشروع فردي والحصول على بطاقة تعريف جبائية بوصل التسجيل بسجل الحرفيين. وباعتبار ماسبق، سيتم مراجعة هذا المؤشر.

المؤشر 3.3.1 : نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية:							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	إنجازات 2021	**تقديرات** 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	**إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022** (2)/(1)	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	**166.28**	**169**	**172**	**224**	**130**	**180**	**2024**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 224 % خلال سنة 2022 ويعود ذلك إلى:

- ✓ تطور وارتفاع نسق إحداث المساحات التجارية غير الخاضعة لترخيص الوزير المكلف بالتجارة.
- ✓ المحافظة على تشريعات وتراتيب تسمح بتطور هذه الآلية في إطار مناخ استثماري مشجع إرتكز على إعتماد إجراءات إدارية مبسطة تحث القطاع الخاص على بعث هذا الصنف من المشاريع.

- إلى موفى سنة 2022 تم إجمالا تغطية جميع البلديات بمعدل مساحتين تجاريتين لكل واحدة مع وجود بعض تفاوت بين الجهات.
- يلاحظ عموما تطورا في تغطية كافة البلديات من هذه المساحات خلال سنة 2022 بالرغم من أن هذا القطاع يعتمد كليا على المبادرة الخاصة مع غياب امتيازات مسندة من الدولة لهذا القطاع.
- إن هذا المؤشر يبقى رهين الاستثمار الخاص من قبل الفاعلين الاقتصاديين في هذا المجال.
- وتتمثل مساهمة الوزارة في تنظيم القطاع من خلال سن التشريعات والتراتيب ذات العلاقة خاصة شروط وإجراءات إسناد التراخيص المسبقة لتركيز المساحات التجارية الكبرى مع إقرار مبدأ حرية ممارسة النشاط بالنسبة للأصناف الأخرى (المتوسطة والصغرى) ومتابعة القطاع، وباعتبار أن العمل بهذا المؤشر أثبت أنه مؤشر نشاط لذا سيتم حذفه.

المؤشر 4.3.1 : نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري:							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	إنجازات 2021	**تقديرات** 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	**إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022** (2)/(1)	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	-	**28.75**	**68.12**	**38**	**56**	**100**	**2023**

تم تسجيل نسبة إنجاز 38% مقابل تقديرات ب68% ويعود ذلك إلى إعلان طلب العروض المتعلّق بدراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجاريّة بباجة غير مثمر وذلك لمرّتين متتاليتين سنتي 2021 و2022 وتم إعلان

طلب عروض ثالث وسيتم عرضه على لجنة الصفقات الوزارية خلال النصف الأول من سنة 2023 . أما في ما يتعلق بدراسة القسط الثاني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري فقد تمت المصادقة على المرحلة الأولى منها والمتعلقة بالتشخيص كما تم إنجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد التوجهات الكبرى وسيتم عرضها على لجنة القيادة للمصادقة خلال النصف الأول من سنة 2023. أما في مايتعلق بالدراسات التي يتم إنجازها من طرف مالكي المشاريع فيتم متابعتها مع الأطراف المعنية على غرار القاعدة التجارية بسيدي بوزيد مع شركة إنتاج الوسط التي تم استكمالها وإنجاز سوق الإنتاج للقوارص بمنزل بوزلفة وأسواق الإنتاج للتمور بكل من قبلي وتوزر مع البلديات المعنية.

أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

-محدودية مجال تدخل البرنامج في هذا الهدف لاسيما في مايتعلق بأداء المؤشر المتعلق بنسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا ومؤشر نسبة تغطية البلديات بالمساحات التجارية العصرية الذي يبقى رهين الاستثمار الخاص من قبل الفاعلين الاقتصاديين

-الصبغة العملياتية لمؤشر نسبة التقدم في إنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة ببرنامج تأهيل مسالك التوزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

وسيتم مراجعة المؤشرات المذكورة .

2.1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

(التوزيع حسب طبيعة النفقة)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	31 086	31 052	-34	99.89
	اعتمادات الدفع	31 086	30 803	-283	99.08
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 365	5 527	-838	86.83
	اعتمادات الدفع	6 365	5 190	-1175	81.53
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 775 896	3 771 433	-4463	99.88
	اعتمادات الدفع	3 775 896	3 771 433	-4463	99.88
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	312	233	-79	74.67
	اعتمادات الدفع	724	261	-463	36.04
المجموع	اعتمادات التعهد	3 813 659	3 808 246	-5413	100
	اعتمادات الدفع	3 814 071	3 807 687	-6384	100

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	15 345	7 861	-7484	51,22
	نشاط عدد 2	3 771 406	3 771 381	-25	99,99
	نشاط عدد 3	2 099	2 171	72	103,43
	نشاط عدد 4	826	826	0	100
البرنامج الفرعي 2	نشاط عدد 5	1 535	1 651	116	107,55
البرنامج الفرعي 3	نشاط عدد 5	1 296	1 300	4	100,30
البرنامج الفرعي 4	نشاط عدد 5	1 121	1 200	79	107,04
البرنامج الفرعي 5	نشاط عدد 5	1 141	1 241	100	108,76
البرنامج الفرعي 6	نشاط عدد 5	1 198	1 304	106	108,84
البرنامج الفرعي 7	نشاط عدد 5	1 252	1 093	-159	87,30
البرنامج الفرعي 8	نشاط عدد 5	810	828	18	102,22
البرنامج الفرعي 9	نشاط عدد 5	1 016	863	-153	84,94
البرنامج الفرعي A	نشاط عدد 5	827	962	135	116,32
البرنامج الفرعي B	نشاط عدد 5	588	637	49	108,33
البرنامج الفرعي C	نشاط عدد 5	707	1 131	424	159,97

البرنامج الفرعي D	نشاط عدد 5	873	921	48	105,49
البرنامج الفرعي	نشاط عدد 5	1 535	1 337	-198	87,10
البرنامج الفرعي F	نشاط عدد 5	1 136	1 054	-82	92,78
البرنامج الفرعي G	نشاط عدد 5	1 058	1 282	224	121,17
البرنامج الفرعي H	نشاط عدد 5	1 307	1 260	-47	96,40
البرنامج الفرعي I	نشاط عدد 5	1 072	1 238	166	115,48
البرنامج الفرعي J	نشاط عدد 5	756	1 065	309	140,87
البرنامج الفرعي K	نشاط عدد 5	1 290	1 044	-246	80,93
البرنامج الفرعي L	نشاط عدد 5	1 044	1 042	-2	99,80
البرنامج الفرعي M	نشاط عدد 5	909	836	-73	91,96
البرنامج الفرعي N	نشاط عدد 5	612	659	47	107,67
البرنامج الفرعي O	نشاط عدد 5	688	680	-8	98,83
البرنامج الفرعي P	نشاط عدد 5	626	820	194	130,99
	المجموع	3 814 071	3 807 687	-6384	99,83

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2022، **3 807 687** ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة **3 814 071**ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز99.8%.

وقدرت نسبة إنجاز البرنامج الفرعي المركزي 99.99 %من نسبة إنجازات البرنامج وذلك باعتبار أن دعم المواد الأساسية من الأنشطة الرئيسية في هذا البرنامج الفرعي ويشكل اكبر جزء من ميزانيته التي قدرت بـ 3771000 ألف دينار أي بنسبة (98.87%) في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز 68% نتيجة النقص المسجل في مخزونات الزيت النباتي .

وتبين الجداول المذكورة أعلاه توزيع وتنفيذ ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب طبيعة النفقة وحسب الأنشطة.

حيث بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 99.88% على الرغم من عدم تنفيذ ميزانية التدخلات المرصودة لإنجاز مشروع القاعدة اللوجستية ببن قردان. كما بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 36.04% ويعود ذلك لعدم إنجاز الدراسات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك نظرالأن طلبات العروض كانت غير مثمرة.

برنـامج التجـارة الخارجيـة

رئيسـة البرنـامج: السيدة درة البرجي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 05 نوفمبر2020

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية المحمولة على كاهل الجمهورية التونسية خاصة أن عنصر التجارة الخارجية يعتبر من العناصر المحددة للسياسات العامة للدول ولعلاقاتها الديبلوماسية. وتشتمل المحاور الاستراتيجية للبرنامج على:

- المحور الإستراتيجي1: دفع التصدير و تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري، من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حر.
- المحور الاستراتيجي 2: حماية المنتوج الوطني، من خلال التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر.

وفيما يتعلق بمساهمة الفاعلين العموميين، يعد مركز النهوض بالصادرات من بين أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، من خلال المساهمة في:

- ✓ تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية،
- ✓ تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج،
- ✓ إحداث مراكز تمثيل تجاري قارة بالخارج،
- ✓ المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل بالمواد التونسية في الخارج.

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وتتلخص مهامها المتصلة بمجال تنمية الصادرات خاصة في:

- ✓ المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج من خلال:

-إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة وذلك في نطاق مشمولاتها وطبقا للقوانين الجاري بها العمل،

-مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات.

الهدف الاستراتيجي 2-1 : دفع التصدير

يتعلق هذا الهدف بتطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري.

بالنسبة لتطوير المبادلات الخارجية فانه يقصد به تنمية الصادرات والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر إقحام منتجات جديدة وإعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي للأسواق ولجميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية علاوة على تثمين دور الممثليات التجارية والتظاهرات الترويجية في اقتحام المنتوج التونسي للأسواق الخارجية.

كما يمكن تعميق الاندماج الاقتصادي من خلال إعطاء المنتوجات التونسية أفضلية تنافسية في إطار النفاذ لأسواق جديدة سواء في إطار صيغ الاعتراف المتبادل أو في إطار معاملة تمييزية مقارنة بالمنتجات الأخرى المنافسة أو الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي من شأنها عرقلة دخول هذه المنتجات لتلك الأسواق.

المؤشر 1.1.2: تطوّر نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	إنجازات 2021	**تقديرات** 2022 (1)	**إنجازات** 2022 (2)	**إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022** (2)/(1)	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	**84**	**85.2**	**86**	**85.76**	**99.72**	**88**	**2024**

تم تسجيل استقرار لمؤشر تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية، حيث بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 85.76% مقارنة بـ 86 % (تقديرات) وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 99.72% أي بفارق 0.28%.

ويعود هذا الاستقرار المسجل خلال سنة 2022 الى:

- تسجيل استقرار في الصادرات نحو الأسواق التقليدية مثل بلدان الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات في إطار اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي 38878 م.د.
- تنامي الصادرات نحو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث بلغت قيمة الصادرات 5409 م.د.
- دخول اتفاقية الكوميسا حيز التنفيذ.

أما بالنسبة للفارق المسجل في نتائج المؤشر فيعود بالأساس إلى:

-عدم الدخول الفعلي للاتفاقية المنشئة للمنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر،

- مواصلة التفاوض مع الجانب التركي قصد مراجعة اتفاق التبادل الحر بين تونس وتركيا حيث تم عقد لجنة الشراكة في الغرض بتاريخ 13 و14 أكتوبر 2022 والتي لم يترتب عنها التوصل الى اتفاق بين الجانبين بخصوص مراجعة الاتفاقية، علما وان الجانب التونسي مازال يسعى لمراجعة هذه الاتفاقية خلال سنة 2023.

المؤشر 2.1.2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات:

المؤشر الفرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	25.8	29.8	20	32.5	162.5	23	2024

بلغت نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية 32.5% مقارنة بالحجم الجملي للصادرات مقابل تقديرات ب20% أي نسبة إنجاز 162.5% (مايعادل 18.695 مليون دينار مقابل 13.913 مليون دينار).

فعلى الرغم من صعوبة الظرف الاقتصادي العالمي والوطني، تبرز المعطيات المسجلة نتائج إيجابية للمجهود التصديري الموجه نحو أسواق أخرى غير الشريك التقليدي(**UE**) حيث تطورت الصادرات الموجهة نحو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 35 % مقارنة بإنجازات سنة 2021 كما سجلت الصادرات نحو بلدان اتحاد المغرب العربي نسبة تطور تقدر بـ35.9 %، أما بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغ تطور الصادرات نسبة 14.1 %مع تسجيل فائض تجاري يقدر بـ 1097.8 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أن التقديرات الإحصائية لسنة 2022 والمتعلقة بنسبة الصادرات التونسية الموجهة نحو الأسواق الأخرى (غير الشريك التقليدي "UE ") اتسمت بالحذر (20 %) بناء على توقع امتداد مخلفات جائحة كرونا غير أن النتائج المسجلة (32.5 %) تجاوزت التوقعات والتقديرات تبعا لتظافر عدة عوامل من بينها تسجيل بوادر تعافي بعض القطاعات على غرار قطاع المناجم والفسفاط وقطاع الجلود والأحذية إلى جانب التطورات الإيجابية التي سجلها قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، وتبعا لذلك فإن التقديرات الخاصة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2024 ستتم مراجعتها بناء على التطورات المذكورة أعلاه.

وتبقى النتائج المحققة المذكورة أعلاه في حاجة لمزيد تحسين استراتيجية تنمية الصادرات التونسية وتنشيط منظومة المتدخلين في تجسيمها خصوصا بمزيد دفع الصادرات وتنويع الأسواق وتحسين أداء أجهزة الدعم والمساندة للرفع من نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الخام واستعادة تموقع الصادرات التونسية في الأسواق المجاورة خصوصا كل من السوق الليبية والجزائرية وتسهيل اقتحام أسواق إفريقية جديدة مع العمل على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ على غرار السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا الكوميسا (COMESA) واتفاقية المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر .(ZLECAF).

المؤشر الفرعي 2: تطور عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	37	34	35	37	105.7	39	2024

بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2022 مايعادل 37% مقارنة بتقديرات 35% حيث بلغ عدد البنود التعريفية للمنتوجات المصدرة ما يعادل 5831 تعريفة مقابل 5516 مقدرة خلال نفس السنة أي بزيادة 315 تعريفة وهو مايمثل نسبة إنجاز 105.4% .

أهـم الإشكاليات المطروحة والمقترحات:

-غياب إحصائيات مبوبة حسب اتفاقيات التبادل الحر مما يجعل الإحصائيات مقتصرة حسب البلدان، وهو ما يؤدي الى صعوبة في احتساب المؤشر خاصة وان بعض البلدان تكون عضوا في أكثر من اتفاقية فعلى سبيل المثال تعتبر مصر عضوا في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي الاتفاقية العربية للتبادل الحر (أغادير).

ويمكن اتخاذ التدابير والإجراءات التالية بهدف تجاوز هذه الإشكاليات:

-مزيد تنويع الأسواق ووضع استراتيجية وطنية للدبلوماسية التجارية تتفرع عنها استراتيجيات حسب الأسواق على غرار السوق الإفريقية،

-تطوير التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في مجالات حماية وتشجيع الاستثمار،

-تعزيز مساهمة القطاعات الداعمة للتجارة على غرار النقل الجوي والبحري بهدف مزيد الاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر،

-اعتماد نهج استباقي في إبرام اتفاقيات مع دول جديدة مثل البلدان الآسيوية والأفريقية.

-إيلاء قطاع الأعمال الاهتمام وذلك من خلال:

*إرساء سلاسل إنتاج متكاملة والانخراط في تدعيم تنافسية المنتوجات والنفاذ إلى الأسواق بسلاسل القيمة على المستوى الوطني والإقليمي،

*تطوير جودة المنتوجات واعتماد المعايير الصحية والبيئية والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتي سيتعاظم دورها بمعايير مستقبلية في العلامات الاقتصادية والتجارية الدولية.

الهدف 2-2 : حماية المنتوج الوطني

–ويهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات الى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول علاوة على مجابهة سعي البعض الاخر للنفاذ الى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة.

المؤشر1.2.2: نسبة التقدم في إنجاز الهيئة العامة للدفاع التجاري							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	25	35	35	100	100	2024

بلغت نسبة الإنجاز 35 % وهو مايعادل نسبة 100% مقارنة بالتقديرات حيث تم خلال سنة 2022 إعداد مشروع أمر يتعلق بضبط مشمولات، تركيبة وطرق سير الهيئة العامة للدفاع التجاري بوزارة التجارة وتنمية الصادرات وتمت إحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة بعد تعديله وفقا لملاحظات الجهات المتدخلة .

كما تم استيفاء بعض قواعد البيانات مقابل عدم تسجيل تقدم في قواعد بيانات أخرى لأسباب مختلفة هذا إضافة الى عدم تركيز نظام الإنذار المبكر لغياب مصادر التمويل لحد الان.

المؤشر 2.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة		10	20	10	50	40	2024

تلقت الإدارة العامة للتجارة الخارجية خلال سنة 2022 جملة من العرائض تقدم بها المتعاملون الاقتصاديون من مختلف القطاعات الصناعية والتجارية من أهمها قطاع صناعة الأسلاك الحديدية المدرفلة، و قطاع صناعة العجلات المطاطية وقطاع صناعة المطاط وقطاع الصناعات الحديدية وقطاع الخشب وصناعة الأثاث وقطاع تصدير وتجارة الجملة للمواد الكهرومنزلية وقطاع الخشب الصناعي،

وبلغت نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري خلال سنة 2022 ، 10% من جملة العرائض المقدمة ويعزى ذلك لبداية الاستجابة من بعض المؤسسات التونسية للاستفادة من الآليات الحمائية، وتجدر الملاحظة أن فريق العمل بإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد يسعى إلى تصويب مسار بعض العرائض والشكاوى المقدمة إلى الإدارة العامة للتجارة الخارجية حيث تمت الإحاطة بالمتقدمين بشكاوى موضوعها الحد من الواردات بواسطة الترفيع في المعاليم الديوانية للواردات المنافسة في اتجاه طلب الانتفاع بالآليات الحمائية التي تخولها القوانين التونسية المتعلقة بالإجراءات الوقائية عند التوريد والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد.

أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات :

✓ محدودية الموارد البشرية ضمن فريق العمل بإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد،

✓ محدودية وسائل العمل الضروري على غرار قواعد البيانات والإمكانيات التنظيمية واللوجستية،

✓ توجيه الحيز الأوفر من نشاط إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد نحو مهام محددة لا علاقة لها بالمهام الأصلية التي تم إنشاؤها لأجلها (انجاز التحقيقات في مجال الدفاع التجاري) للتركيز الكلي على استراتيجية معالجة عجز الميزان التجاري

✓ عدم انفتاح سلطة التحقيق على المتعاملين الاقتصاديين وغياب ثقافة الدفاع التجاري لدى الصناعيين التونسيين نتيجة عدم إلمامهم بمفاهيم الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية وطرق الاستفادة من الإحاطة الفنية التي توفرها سلطة التحقيق التونسية في هذا المجال.

✓ غياب تمثيل سلطة التحقيق التونسية على مستوى المنظمات العالمية واللجان المشتركة للدفاع عن المواقف التونسية في مجال الدفاع التجاري والاطلاع على آخر المستجدات في هذا الشأن ومن بينها لجان ممارسات مكافحة الإغراق ولجنة الدعم والتدابير المقابلة بالمنظمة العالمية للتجارة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	11 551	11 299	-252	97.8
	اعتمادات الدفع	11 551	11 299	-252	97.8
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 355	2 285	-70	97
	اعتمادات الدفع	2 355	2 266	-89	96.2
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	131 545	84 055	-47490	63.9
	اعتمادات الدفع	131 545	84 055	-47490	63.9
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 629	358	-1271	22
	اعتمادات الدفع	1 491	325	1166	21.8
المجموع	اعتمادات التعهد	147 080	97 997	-49083	66.6
	اعتمادات الدفع	147 142	97 945	-49197	66.6

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع**)**

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1	110 852	78 381	-32471	70.7
	نشاط عدد 2	36 290	19 564	-16726	54
المجموع		147 142	97 945	-47197	66.6

بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجية خلال سنة 2022، 97945 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 147142 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الإنجاز 66,6 %.

وتبين الجداول المذكورة أعلاه توزيع وتنفيذ ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب طبيعة النفقة وحسب الأنشطة. وقد بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 63.9 % والتي تتعلق بالأساس بصندوق النهوض بالصادرات وبرنامج تصدير+ ونفقات الاستثمار حوالي 22% والتي تتعلق بالمشروع الثالث لتنمية الصادرات وإلغاء الدراسة المتعلقة بأحداث منطقة تجارية حرة بتلابت من معتمدية فرنانة.

برنامج: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : صـالح عيـسى

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : بداية من 29 أوت 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بالأساس إلى ضمان ثنائية استمرارية وفرة الموارد وترشيد الاستخدامات ذات الصلة لتحقيق الأهداف القطاعية للبرامج الأخرى بالنجاعة المطلوبة والانخراط في رفع تحديات المالية العمومية الراهنة وتعصير الإدارة وتتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية في:

-تطوير حوكمة المهمة: من خلال إستشراف وتنشيط آليات اليقظة والمتابعة والتقييم والتخطيط والسهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد ودعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية وكذلك تطوير العلاقة الاتصالية مع الإعلام والمنظمات الرسمية والوطنية والتوجه نحو سياسة اتصالية مباشرة تجاه المواطن بالإضافة إلى تكريس الحق في النفاذ للمعلومة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

-تحسين التصرف في الموارد البشرية :من خلال تجديد وتحديث التصرف الإداري لاسيما تحسين أداء الموارد البشرية وتطوير القدرات المهنية والمعرفية للأعوان مع الحرص على ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

-ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية: عبر تحسين التصرف في الموارد المالية للوزارة وإحكام إعداد بيانات ووثائق المتابعة والتنفيذ وتحسين نسبة استهلاك الإعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة.

الهدف الاستراتيجي 1.9 : تطوير حوكمة المهمة

يعتبر تطوير حوكمة المهمة من أوكد الأولويات والأهداف وذلك في إطار تكريس سياسة الحوكمة الرشيدة عبر تركيز واستغلال آليات القيادة الحديثة والتي من شأنها أن تضمن حسن تنفيذ القرارات بتفاعل وتعاضد جميع البرامج وقدرة على بلورة أهداف نوعية وواقعية ذات تأثير مباشر على مسار تطور المؤشرات الاقتصادية.

هذا، ويسهر البرنامج على تطوير السياسة الاتصالية تكريسا لمبدأ الشفافية من خلال تسهيل تحصيل المعلومة بصفة آنية وتفاعلية من خلال وضع إطار متماسك للنظام المعلوماتي وتثمين التصرف في الشؤون القانونية.

المؤشر 1.1.9 : نسبة إنجاز قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	33	48	75.4	60.5	80.2	100	2024

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 60.5% مقابل تقديرات ب75.4% وبذلك تكون نسبة الإنجاز80.2% . وقد ساهمت العوامل التالية في بلوغ هذه النتيجة:-

- **قرارات المجلس الوطني للتجارة الخارجية** :تأخر في إنجاز بعض القرارات المجلس الوطني للتجارة الخارجية في ما يخص متابعة العرائض ورقمنة بعض الإجراءات ذات العلاقة بالامتيازات الجبائية الممنوحة للشركات المصدرة

- **قرارات المجلس الوطني للتجارة** :تأخر في مراجعة قانون تجارة التوزيع وصدور النصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم قطاع المعارض وتركيبة المجلس الوطني للتجارة

- **التقدم في إنجاز برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري** : تأخر في إنجاز دراسة التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجارية بباجة

- **التقدم في إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان**: تأخر في إستكمال إنجاز البنية الأساسية الخارجية المتعلقة بربط موقع المشروع بالشبكات العمومية والتهيئة الداخلية وإجراءات تكوين الشركة التي ستشرف على المشروع

-**قرارات لجنة قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف**: عدم إستكمال سلسلة المسؤوليات وتأخر في إعداد مواثيق التصرف للبرامج وعدم الالتزام بآجال إعداد وثائق الأداء وبطأ في تركيز نظام الرقابة الداخلية

المؤشر 2.1.9 : تطور عدد الزيارات للمواقع الالكترونية الرسمية

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	20.5	39.6	30	13.8	46	19.6	2024

بالنسبة إلى الفارق بين تقديرات و إنجازات سنة 2022 تمّ تسجيل نسبة 46% لعدد الزيارات للمواقع الإلكترونية الرسمية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات وذلك مردّه بالأساس إلى:

- تسجيل انخفاض في نسبة عدد الزيارات لموقع واب الوزارة نظرا أنه تمّ تغيير موزع تسكين موقع الواب الجديد الخاصّ بالوزارة هذا بالإضافة إلى غياب آلية لجمع الإحصائيات خلال الفترة التجريبية لدخول موقع الواب الجديد حيز التشغيل (السداسية الثانية من سنة 2022) حيث أنه لم يتمّ إدراج خدمة تحليلات جوجل (Google Analytics) بالموقع الجديد إلا في بداية شهر جانفي 2023 وبالتالي فإن الإحصائيات المتوفرة لا تغطي سوى السداسية الأولى لسنة 2022.

- عدم تسجيل تطوّر مهمّ لنسبة عدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وذلك نظرا أنّه لم يتمّ الإعتماد على الحلول المدفوعة للرفع من عدد المتابعين .

أهم الإشكاليات والمقترحات:

*** على مستوى لجان القيادة** :

- عدم انتظامية إنعقاد المجلس الوطني للتجارة الخارجية والمجلس الوطني للتجارة

-صعوبة التحكم في إنجاز التوصيات المتعلقة بالمجلس الوطني للتجارة لأنها تدخل في مشمولات وهياكل وإدارات أخرى،

-نقص في الإمكانيات البشرية واللوجستية

-تأخر في إصدار النصوص القانونية والترتيبية

-عدم تفعيل حوار التصرف داخل البرامج

ويقترح في الغرض:

- العمل على إنتظامية إنعقاد المجالس الوطنية للتجارة والتجارة الخارجية،

- إحكام التنسيق مع الأطراف المتدخلة لانجاز وتنفيذ توصيات المجالس الوطنية،

-التسريع في إصدار النصوص القانونية لاسيما تنقيح قانون تجارة التوزيع،

-تعزيز إمكانيات المصالح الفنية ومصالح المراقبة الاقتصادية بالموارد البشرية واللوجستية،

-متابعة إنجاز الدراسات المتعلقة بتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري لاسيما المتعلقة بإنجاز القسط الثاني من البرنامج وعرضها على المصادقة والبحث على مصادر التمويل ،

-مزيد التنسيق مع الجهات المتدخلة لاستكمال إنجاز مشروع إحداث المنطقة الحرة ببن قردان وإيجاد خط تمويل لاستكمال التهيئة الداخلية وضبط الخطة التسويقية وإصدار مشروع القانون المتعلق بالمناطق الحرة التجارية،

-إستكمال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (ميثاق التصرف، الرقابة الداخلية، رقابة التصرف، التدقيق الداخلي) وتفعيل المنظومة المعلوماتية للأداء وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد الميزانية.

***أما في مايتعلق بتطور عدد الزيارات للمواقع الالكترونية الرسمية** ونظرا للتطور النسبي لعدد محبي الصفحة الرسمية الخاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، **يقترح** إيجاد آليات جديدة للرفع من عدد المتابعين لاسيما من خلال تكثيف نشر المحتوى الخاص بأنشطة مختلف مصالح الوزارة (فيديو، صور، نشريات..) أو الاعتماد على الحلول المدفوعة.

الهدف الاستراتيجي 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف في إطار ترشيد الرأسمال البشري ليس من منطلق اعتباره كعنصر تكلفة فحسب بل كمصدر قيمة مضافة نوعية. هذه القيمة المضافة النوعية الممكنة للرأسمال البشري لابد من معالجتها وتطويرها ضمن

منهجية تتجاوز المعطى الاقتصادي وذلك في اتجاه تذليل الفوارق بين الجنسين. لذا، يحيل هذا الهدف إلى حسن اعتماد الإمكانيات المتاحة لتركيز إجراءات وآليات تمكن من الرفع من المردودية لضمان عنصري الفاعلية والكفاءة في إطار سياسة عامة للمحافظة على توازنات المالية العمومية من ذلك التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية.

تعتبر نسب انجاز هذا الهدف فوق المتوسط وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهذا الهدف بلغت النتائج التالية

المؤشر 2.9 .1 نسبة استهلاك اعتمادات الأجور مقارنة بالتقديرات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	96	105	101	97,1	96,1	100.3	2024

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2022 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 97.1 % ويفسر ذلك بعدة عوامل منها بالأساس:

-عدم تفعيل الإجراءات الخصوصية التي تم الاتفاق بشأنها فيما يتعلق بتنقيح نظام تأجير سلك أعوان المراقبة الاقتصادية وهو ما أدى إلى تسجيل فواضل اعتمادات كانت مبرمجة لمجابهة المصاريف الإضافية التي ستترتب عن تطبيق مشروع الاتفاق.

- عدم استكمال انجاز برنامج الترقيات المؤجلة وغير المؤجلة

المؤشر 2.9 .2 : نسبة المنتفعين بالدورات التكوينية ذات الأولوية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	32	65	75	68,1	90,8	80	2024

شهدت سنتي 2021 و2022 عودة النسق العادي للدورات التكوينية حيث تضاعفت النسب مقارنة بسنة 2020، وقد حرصت الوزارة في سنة 2022 على تنظيم عدة دورات سواء منها ذات المواضيع العامة التي تهم جميع الأعوان بالوزارة (أدلة الإجراءات وحق النفاذ إلى المعلومة والحوكمة الرشيدة والتواصل الناجع بالمصالح العمومية،...) والتي من شأنها أن تستهدف أكبر عدد ممكن من المنتفعين المحتملين أو المخصصة لفائدة أعوان

المراقبة الاقتصادية على غرار الخزن والمخازن والمراقبة الفنية والتأشير الطاقي... أو الأسلاك التقنية والفنية على غرار السلامة المعلوماتية والنظم المعلوماتية... إلا أنه لم يتسنى بلوغ النسبة المأمولة بالنسبة لسنة 2022 ويعود ذلك خاصة الى تسجيل بعض العزوف من طرف المكونين المدعوين بصفة استثنائية لتأمين دورات تكوينية بالإدارات العمومية نظرا لضعف نظام التأجير المتعلق بالغرض.

المؤشر 2.9 .3 : نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	32	73	76	86	113,2	85	2024

تجاوزت الإنجازات التقديرات بنسبة 13,5 % وذلك نظرا للمجهود الذي تم بذله بخصوص تحفيز العنصر النسائي للمشاركة في الدورات التكوينية خاصة من خلال استغلال الجلسات التي يتم عقدها لمعالجة بعض جوانب التصرف من طرف رؤساء البرامج للتطرق إلى أهمية التطوير المعرفي الذاتي والرفع من المؤهلات كذلك تحسين البرمجة في توظيف الأعوان للقيام بالأعمال الرقابية ما سمح بحضور الدورات التكوينية المبرمجة.

***أهم الإشكاليات والمقترحـات :**

-تأخر المصادقة على المخطط السنوي للتكوين.

- عدم توفرخدمات التكوين في بعض الاختصاصات وفي بعض الحالات عدم استجابة بعض مكاتب التكوين التي تم إستشارتها،

-إرتفاع تكلفة التكوين بالمراكز التكوينية الخاصة أو العمومية (المدرسة الوطنية للإدارة) والتي تستهلك أغلب الإعتمادات.

ويقترح في الغرض:

-حث مختلف الإدارات على تكثيف المشاركة في الدورات التكوينية ذات الأولوية بهدف الرفع من عدد المتكونين في هذه المجالات.

-تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين.

-تكثيف الدورات التكوينية عن بعد.

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية

يندرج هذا الهدف في إطار تحسين التصرف في الموارد المالية من خلال إحكام معادلة ترابطية بين المنفعة والالتزام وبالتالي فإن عملية تنفيذ ومتابعة الميزانية على قدر كبير من الأهمية لترشيد الإنفاق العمومي مع المحافظة

على القدرة على الايفاء بتعهدات الدولة انطلاقا من مبدأ استمراريتها واستمرارية المرفق العمومي. يعمل هذا الهدف على تحسين نسبة استهلاك الاعتمادات في الاتجاه والنسق الذي يفرضهما نوع وطبيعة النفقة مع التطوير النوعي للتصرف في الميزانية إعدادا وتنفيذا وذلك من خلال استيعاب الضغوطات التي تعيشها المالية العمومية

المؤشر 3.9 .1 : نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	92,8	96	97	98,5	101,5	98	2024

تجاوزت نسبة تنفيذ الميزانية التقديرات بحوالي 1.5 نقطة (نسبة إنجاز 101,5%) وذلك بعد أن تم تسجيل تحسن كبير في مستوى تنفيذ نفقات التدخلات لسنة 2022 حيث نسجل نسبة تنفيذ قاربت 99 % مقابل 95 % سنة 2021 مقابل تراجع نسب تنفيذ كل من قسمي التأجير والاستثمارات بحوالي نفس النسبة المقدرة بـ 2 نقاط مأوية. ويمثل قسم التدخلات ببرنامج التجارة الخارجية العامل الأساسي الذي ساهم في تحسين مستوى تنفيذ الميزانية عموما وذلك خصوصا على مستوى نفقات النهوض بالصادرات الذي سجل تقدما كبيرا فيما يتعلق بحجم الملفات التي تم التعهد بها وعملية أحكام التصرف في الآجال من طرف الهيكل المعني (مركز النهوض بالصادرات) باتخاذ بعض الإجراءات الجديدة في علاقة والفاعلين الاقتصاديين.

المؤشر 3.9 .2 : كلفة تسيير العون							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	4947	5705	6779	6 566	96.9	7500	2024

تعتبر نسب انجاز هذا المؤشر جيدة وذلك باعتبار أن نسبة بلوغ التقديرات قاربت 97 %

المؤشر 3.3.9 : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	14,2	16,9	26	22	84.6	19	2024

بلغت نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة حوالي 22 % من إجمالي ميزانية الوزارة مقابل تقديرات في حدود 26 % حيث نتج هذا الفارق عن مراجعة اعتمادات قسم الاستثمار بالبرنامج بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2022 والذي حط من مستوى بعض البنود المتعلقة بمشاريع بناء مقرات إدارية تصل إلى حدود 50 %.

*أهم الإشكاليات والمقترحـات :

-ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية،

-الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة،

-لا ترتبط النتائج الممكن تحقيقها للهدف بتصرف رئيس برنامج القيادة والمساندة فحسب بل تبقى في ارتباط نسبي بمدى تدخل رؤساء البرامج الأخرى ضمن مجالات تصرفهم وبالتالي فإن دلالات الهدف هي رهينة وجود حوار تصرف فعال من عدمه والذي بقي ضعيفا لحد ما،

- توجد عوامل خارجية تحد من سرعة إنجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الإشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية،

-تتضمن مصاريف التسيير نفقات لا يمكن التحكم في كلفتها بصفة مباشرة وبالقدر اللازم من ذلك نفقات الصيانة، استهلاك الماء والكهرباء، نفقات لجان المناظرات،،،،

ويقترح في الغرض:

- العمل على ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية،

- مزيد إثراء وتوسيع خلية الصفقات العمومية من خلال إقحام بعض الإطارات والأعوان ذوي الاختصاصات المتنوعة لتكوين جسم متكامل يعنى بالشراء العمومي،

- تنظيم ورشات عمل لفائدة مختلف المتدخلين موجهة في كيفية إعداد كراسات الشروط الفنية وكيفية التحكم في مسار الصفقة باحترام آجال مختلف مكوناتها،

- مزيد تعصير أساليب التصرف في الممتلكات والتجهيزات،

- توفير الموارد البشرية الكافية واليد العاملة المختصة في مجال صيانة التجهيزات ضمانا لحسن استغلال هذه التجهيزات،

. - التنسيق بين الإدارات الجهوية والمركزية ذات التجهيزات والمعدات المتشابهة للاستفادة من عقود الصيانة المشتركة.

الهدف الاستراتيجي 4.9: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

المؤشر 4.9 .1 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	15	-39	18	10	55,5	30	2024

تساهم التجارة الإلكترونية بصفة متسارعة في رقم معاملات التجارة العالمية ما أتاح تطوير قطاعات الإنتاج الوطنية وفرص رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حيث أصبح قطاع التجارة الإلكترونية واقعا مفروضا لا خيارا يمكن التغاضي عنه، إذ لا بد لبلادنا العمل على توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات لخلق المناخ الملائم لتطوير هذا القطاع وبالتالي اللحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

تمّ تقدير ارتفاع نسبة عدد مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني خلال سنة 2022 بنسبة 18% إلا أنه لم يتم إنجاز سوى 10% ويرجع هذا بالأساس إلى أن جل مواقع الواب ومنصات التسوّق الافتراضية (Places de marchés) فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي تتعامل نقدا عبر مزودي خدمات نقل الطرود والتي تعتمد على الدفع نقدا عند التسليم.

المؤشر 4.9 .2 : _نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (2)/(1)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	28	30	33	44	133.3	55	2024

بالرغم من عدم تطوّر نسبة عدد مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني، إلا أنه وفقا لمؤشرات الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك المركزي التونسي فقد تمّ تسجيل تطوّر في نسبة قيمة المعاملات

التجاريّة الإلكترونية على مستوى إنجازات سنة 2022 (44%) مقارنة بالتقديرات(33%) وذلك يرجع بالأساس إلى:

- تفعيل التعامل البيني بين منظومات الدفع الإلكترونية،
- تطوّر على مستوى المعاملات الإلكترونية لاقتناء تذاكر النقل الجوي والبحري.
- تطوّر قي عدد خدمات الإدارة الإلكترونية (الترسيم المدرسي والجامعي، طلب موعد للفحص الفني للعربات،...).

أهـم الاشكاليـات والمقترحـات:

-غياب آلية على مستوى وزارة التجارة وتنمية الصادرات لمتابعة مؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

-غياب خليّة قارّة تجمع بين إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة وإطارات الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية قصد متابعة الأنشطة التجارية عبر المنصات الالكترونية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بهدف حماية المستهلك على الخطّ والتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية الموازية الّتي تفاقمت في السنوات الأخيرة.

ويقترح في الغرض:

-ضبط برنامج عمل رقابي للتصدي لظاهرة التجارة الالكترونية غير المنظمة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (أغلب الناشطين ليس لهم تواجد قانوني)

- إيجـاد برامج تحفيز ودعم مالي لفائدة المؤسسات التي ترغب في بعث مواقع واب تجارية.

-التخفيض في المعاليم الموظفة على وسائل الدفع الإلكترونية (TPE) والتخفيض في العمولة الموظفة على وسائل الدفع الإلكترونية واستقطاب أكبر عدد من الناشطين في مجال التجارة الإلكترونية لا سيما من خلال توفير حوافز مثل التخفيض في العمولة الموظفة على كل معاملة دفع إلكترونية على غرار ما تمّ إقراره بقانون المالية لسنة 2021 في مجال تدعيم الإدارة الإلكترونية والحد من تداول الأموال نقدا.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	6 775	5 892	-883	87
	اعتمادات الدفع	6 775	5 877	-898	86.7
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 832	2 679	-153	94.6
	اعتمادات الدفع	2 832	2 581	-251	91,1
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	85	85	0	100
	اعتمادات الدفع	85	85	0	100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	8 560	1 182	-7 378	13,8
	اعتمادات الدفع	5 479	1 244	-4 235	22,7
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	18 252	9 838	-8 414	53,9
	اعتمادات الدفع	15 171	9 786	-5 385	64,5

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1	3 407	2 969	-438	87.1
نشاط عدد 2	11 429	6 551	-4 878	57.3
نشاط عدد 3	335	266	-69	79.4
المجموع	15 171	9 786	-5 385	64.5

(*)يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

قدرت الميزانية الجملية المرخص فيها لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 ما قيمته 15,171 م.د علما وأنه تم التخفيض في الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمار بقيمة 4,878 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. بمقتضى قانون المالية التكميلي (مرسوم عدد 69 لسنة 2022 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 المتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2022).

شهد البرنامج في مجمله نسبة انجاز في حدود 64,5 % (85.49 % سنة 2021) حيث يتصدر نشاط القيادة المرتبة الأولى بنسبة 87,1 % (93.97 % سنة 2021) وذلك بعد إجراء عمليات تحويل داخل البرنامج بقسم التأجير يليه نشاط التجارة الإلكترونية بنسبة إنجاز في حدود 79,4 % (102.17 % سنة 2021) إلا أنها بلغت 57,3 % فحسب بنشاط اللوجستيك (81.06 % سنة 2021) هذا الأخير كان له الأثر الكبير على مستوى نسب الإنجاز بالبرنامج ككل وذلك نظرا لضعف مستوى تنفيذ نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة والتي شهدت نسبة تنفيذ الإعتمادات ذات الصلة بالمشاريع والبرامج في حدود 22,7 % ويظهر ذلك خاصة على مستوى البناءات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت في نسب الإنجاز له تأثير مباشر سلبي على مدى بلوغ النسب المرسومة على مستوى مؤشرات قيس الأداء على اعتبار وأن هذه الأخيرة تعتمد في مجملها على نسب تنفيذ الاعتمادات مقارنة بالتقديرات.